الانتخابات العراقية المبكرة 2021

-اشكالية المراقبة الدولية ام الاشراف الدولي-

ا.د رياض مهدي عبد الكاظم
كلية العلوم السياسية/جامعة النهرين

المستخلص

شهد العراق عدة عمليات انتخابية منذ عام 2005 وما بعدها، تخللها الكثير من الخلل نتيجة حداثة التجربة والعوز التشريعي لتنظيم هذه العملية بشكل سليم ونزيه، فضلا عن إشكاليات عديدة أخرى كالتدخل الخارجي او التأثير على إرادة الناخبين بقوة السلاح او التزوير وما شابه ذلك من سلبيات.

وبعد التظاهرات التي انطلقت في شهر تشرين من عام 2019 في معظم محافظات الوسط والجنوب والمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومكافحة الفساد، وما نتج عنها من استقالة حكومة عادل عبد المهدي وتشكيل حكومة جديدة برئاسة مصطفى الكاظمي والتي عدت اجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة من أولى أولوياتها، وهو ما حصل فعلا من خلال تحديد موعد اجراء الانتخابات في شهر حزيران من العام 2021 ومن ثم تم تأجيل هذا الموعد بطلب من مفوضية الانتخابات الى شهر تشرين من العام 2021.

ومع تحديد هذا الموعد وقرب اجراء هذه الانتخابات تبرز اشكالية الدعم والمراقبة لهذه الانتخابات وإمكانية تحول هذا المفهوم الى الاشراف والتدخل سواء من الدول الإقليمية او الدولية او من المنظمات الدولية وعلى راسها الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، المراقبة الدولية، الاشراف، الدولي الأمم المتحدة، الحكومة العراقية، مفوضية الانتخابات.

Early Iraqi elections 2021- The problem of international monitoring or international supervision-

Prof. Dr. Riyadh Mehdi Abdul-Kazim
College of Political Science / Al-Nahrain University

Abstract

Iraq has witnessed several electoral processes since 2005 onwards, It had many defects as a result of the recent experience and the legislative inability to organize this process in a sound and impartial manner, As well as many other problems such as external interference or influence on the will of voters by force of arms or fraud and the like.

After the demonstrations that started in October of 2019 in most of the central and southern governorates, calling for political and economic reform and the fight against corruption, And

what resulted from the resignation of Adel Abdul-Mahdi's government and the formation of a new government headed by Mustafa Al-Kazemi, which considered holding early parliamentary elections one of its first priorities, This is what actually happened by setting the date for holding the elections in June of the year 2021, and then this date was postponed at the request of the Electoral Commission to October of the year 2021 With the setting of this date and the imminent conduct of these elections, the problem of support and monitoring of these elections and the possibility of turning this concept into supervision and intervention, whether from regional or international countries or from international organizations, especially the United Nations, emerges.
Keywords: elections, international observation, supervision, international United Nations, Iraqi government, Electoral Commission

المقدمة

بعد التغيير الذي حدث في العراق بعد عام 2003 بسقوط النظام السابق وتحول شكل النظام السياسي من نظام دكتاتوري الى نظام سياسي ديمقراطي تنتقل فيه السلطة بشكل سلمي من خلال اجراء الانتخابات التي يحق فيها التنافس بين الأحزاب السياسية الموجودة، وعليه تشكل الحكومات بناء على مخرجات العملية الانتخابية، حصلت عدة عمليات انتخابية مصحوبة بآليات للمراقبة الدولية والمحلية وكذلك عمليات اشراف من قبل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) في مراحل مختلفة.

أهمية البحث:

شهد العراق عدة عمليات انتخابية منذ عام 2005 وما بعدها، تخللها الكثير من الخلل نتيجة حداثة التجربة والعوز التشريعي لتنظيم هذه العملية بشكل سليم ونزيه، فضلا عن إشكاليات عديدة أخرى كالتدخل الخارجي او التأثير على إرادة الناخبين بقوة السلاح او التزوير وما شابه ذلك من سلبيات.

وبعد التظاهرات التي انطلقت في شهر تشرين من عام 2019 في معظم محافظات الوسط والجنوب والمطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي ومكافحة الفساد، وما نتج عنها من استقالة حكومة عادل عبد المهدي وتشكيل حكومة جديدة برئاسة مصطفى الكاظمي والتي عدت اجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة من أولى أولوياتها، وهو ما حصل فعلا من خلال تحديد موعد اجراء الانتخابات في شهر حزيران من العام 2021 ومن ثم تم تأجيل هذا الموعد بطلب من مفوضية الانتخابات الى شهر تشرين من العام 2021.

مشكلة البحث:

مع تحديد موعد الانتخابات البرلمانية وقرب اجرائها تبرز اشكالية الدعم والمراقبة لهذه الانتخابات والتي يمكن من خلالها طرح سؤال مركزي مفاده (هل هنالك إمكانية لتحول مفهوم المراقبة الدولية على الانتخابات الى الاشراف الدولي والتدخل سواء من الدول الإقليمية او الدولية او من المنظمات الدولية وعلى راسها الأمم المتحدة؟).

فرضية البحث:

لغرض الإجابة على السؤال المطروح يفترض البحث الاتي (ان المراقبة الدولية على آليات ومراحل اجراء العملية الانتخابية ستحصل وبموافقة الأطراف الداخلية والإقليمية والدولية، مع عدم السماح باي اشراف دولي لما يمكن ان يسببه من تدخل في نتائج الانتخابات).

منهجية البحث:

لفهم إشكالية البحث ولإثبات فرضيته ولتحديد المقصود من المصطلحات المستخدمة ومدى تأثيرها في اجراء عملية الانتخابات سيتم الاستعانة بالمنهج الاستقرائي والمقترب التحليلي.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاول تناول الأول منها مفهوم المراقبة ومفهوم الاشراف اما الثاني فتناول مفهوم المراقبة الدولية للانتخابات وفاعليتها، في حين تناول المحور الثالث الانتخابات العراقية المبكرة بين المراقبة والاشراف.

المحور الأول: مفهوم المراقبة ومفهوم الاشراف:

يتناول هذا المحور بالدراسة بمفهومي المراقبة والاشراف وكما يأتي:

ا–مفهوم المراقبة:

يخلط الكثير من الباحثين والإعلاميين بين مفهوم الرقابة ومفهوم المراقبة ويستخدمونها بنفس المعنى في حين ان هنالك فرق بين المراقبة التي تعتبر جزء من عملية الرقابة وبين الرقابة نفسها، فالرقابة بدأ بعملية المراقبة التي تختص بالتجميع المنتظم للبيانات المحسوبة واعداد التقارير عن الأداء الفعلي للأنشطة المختلفة، ثم تأتي بعد ذلك عملية الرقابة التي تقوم بقياس الأداء الفعلي ومقارنته بالمعايير المحددة مسبقا ثم القيام بالإجراءات اللازمة لتحسين الأداء (خير الدين، 2012).

وفيما يخص اجراء عملية الانتخابات فان مفهوم المراقبة كما حددته الأمم المتحدة يتمثل بالآتي:

مراقبة الانتخابات: تتألف المراقبة الانتخابية من جمع منتظم للمعلومات حول العملية الانتخابية عن طريق الملاحظة المباشرة على أساس المنهجيات القائمة، وغالبًا ما تحلل البيانات النوعية والكمية. عادة ما تؤدي عملية المراقبة إلى بيان عام تقييمي حول السلوك العام للعملية الانتخابية. تستلزم مراقبة الانتخابات في الأمم المتحدة نشر بعثة لمراقبة كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية وتقديم تقرير إلى الأمين العام، الذي سيصدر بيانًا علنيًا بشأن إجراء الانتخابات. تتطلب مراقبة الانتخابات في الأمم المتحدة، وهي نادرة للغاية، تفويضًا من الجمعية العامة أو مجلس الأمن (الأمم المتحدة، 2021).

ب –الاشراف:

اما الاشراف: فهو عملية فنية شاملة منظمة هادفة تؤديها السلطة التنفيذية لتحقق اهداف محددة في ضوء تخطيط مسبق غايتها تطوير العملية التنموية بكل ابعادها ومضامينها ومتابعة تنفيذ كل ما يتعلق بها وتقويم ذلك.

وفيما يخص اجراء عملية الانتخابات فان مفهوم الاشـــراف على الانتخابات كما حددته الأمم المتحدة يعني:

الإشراف على الانتخابات: يتطلب الإشراف على الانتخابات موافقة الأمم المتحدة على كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية بما عليها من أجل إثبات مصداقية الانتخابات عموما. ويمكن أن تتطلب المشاركة المباشرة في إنشاء آليات الانتخابات، مثل التاريخ، وإصدار اللوائح، وصياغة الاقتراع، ورصد مراكز الاقتراع، وإحصاء بطاقات الاقتراع، والمساعدة في حل المنازعات. وعندما لا تكون الأمم المتحدة راضية عن الإجراءات الانتخابية أو تنفيذها في مرحلة معينة، يتعين على هيئة إدارة الانتخابات التي تجري هذه العملية العمل بناء على توصيات الأمم المتحدة وإجراء أي تعديلات ضرورية. ويتوقف تقدم الانتخابات على موافقة الأمم المتحدة على كل مرحلة. كما أن الإشراف على الانتخابات من قبل الأمم المتحدة أمر نادر الحدوث ويتطلب تفويضا من الجمعية العامة أو مجلس الأمن (الأمم المتحدة، 2021).

ومما تقدم يتضح الفرق الشاسع ما بين المفهومين، فالمراقبة يؤديها اشخاص محددون ومكلفون وتتم من خلال الملاحظة المباشرة للعمليات والإجراءات والاحداث التي تحصل في مراحل العملية الانتخابية واجراءاتها ومن ثم تقديم تقرير إلى الجهة التي يتبع لها المراقبون، والتي بدورها ستصدر بيانًا علنيًا بشأن إجراء الانتخابات.

اما الاشراف فهو عملية أكثر تعقيد وتدخل في كامل مراحل اجراء الانتخابات من اجل اثبات مصداقيتها، وتتطلب مشاركة الجهة المشرفة في انشاء اليات الانتخابات وعندما تكون هذه الجهة غير راضية عن الإجراءات او تنفيذها يتعين على مفوضية الانتخابات العمل بتوصيات الجهة المشرفة واجراء التعديلات الضرورية.

المحور الثاني: مفهوم المراقبة الدولية للانتخابات وفاعليتها:

لقد اصبحت المراقبة الانتخابية الدولية آلية مهمة لضمان نزاهة الانتخابات في البلدان التي تمر بتحول نحو الديمقراطية أو في المجتمعات التي مرت بصراع، تتمتع المراقبة الدولية اليوم بقبول عالمي تقريبا، وتساعد في رفع ثقة الناخب وتقييم شرعية العملية الانتخابية ومحصلتها، وقد أصبحت أيضا فرصة للتعلم لمدراء الانتخابات المحليين والمشاركين في الانتخابات، وهي تعزز التبادل الثنائي للمعرفة والمعلومات حول الممارسات الانتخابية، بما يؤدي أحيانا الى علاقات دولية دائمة (شبكة المعرفة الانتخابية، 2021).

فاعليـــة المراقبـــة الدوليـــــة:

لغرض أن تكون المراقبة الدولية فعالة وتضمن نزاهة الانتخابات، ينبغي أن تغطي العملية الانتخابية بأكملها بدلا من جانب معين منها، كعملية الاقتراع أو عد الأصوات، وينبغي أن يتمتع المراقبين بالمؤهلات المناسبة والتدريب، أحد اكثر الانتقادات شيوعا والموجهة الى المراقبة الدولية، هو انها اصبحت فرصة لـ "السياحة الانتخابية" : في بعض الأحيان يبدون المراقبين انهم في حاجة الى الخبرة المهنية، وانهم قد وصلوا للبلد منذ بضعة ايام فقط قبل يوم الانتخابات. او ان التقارير المرفوعة لا تمثل الواقع الحقيقي للانتخابات وربما تعطي شرعية لانتخابات فيها نسب عالية من التزوير او عدم الحرية في التصويت. لذلك يتوجب الايفاء بعدة شروط لغرض ضمان ان تكون بعثات المراقبة فعالة ويعتمد عليها ومنها: (فترة كافية من الوقت ، موارد كافية، مراقبين مؤهلين، تغطية شاملة) (شبكة المعرفة الانتخابية، 2021).

المحور الثالث: الانتخابات العراقية المبكرة بين المراقبة والاشراف:

مع قرب اجراء الانتخابات ثار الجدل الواسع بين الفرقاء السياسيين حول الطريقة التي سيتم من خلالها اجراء الانتخابات المبكرة، وظهرت دعوات متناقضة بين الأطراف الرسمية وغير الرسمية المعنية بهذا الموضوع، وقد استخدم المصطلحان بطريقة مقصودة أحيانا او بطريقة غير مقصودة أحيان أخرى أي مصطلح الاشراف بقصد الرقابة، كما ان معظم وسائل الاعلام والمواقع الالكترونية تخلط بين المصطلحين واحيانا يتم التدليس وتغيير البيانات الرسمية وغير الرسمية بتغيير الدلالة من المراقبة الى الاشراف، ولغرض توضيح ذلك سأذكر بعض الأطراف المؤثرة في العملية الانتخابية ومواقفها بهذا الصدد وكما يأتي:

أولا: الأطراف المطالبة بان يكون هنالك اشراف دولي على الانتخابات:

1-المتظاهرين في ساحات التظاهر المختلفة في المحافظات العراقية الذين طالبو مرارا وتكرارا بان لا ثقة بنتائج الانتخابات ما لم تتم عملية الاشراف الدولي وخصوصا من الأمم المتحدة على جميع مراحل العملية الانتخابية.

2-السيد مقتدى الصدر الذي أعلن عبر مؤتمر صحفي في 2021/2/10 عن مطالبته بان تتم الانتخابات بإشراف دولي من قبل الأمم المتحدة لمنع التزوير الذي من الممكن ان يحصل كما في انتخابات عام 2018 حسب قوله (الصدر، 2021).

3- المرجعية العليا في النجف الاشرف المتمثلة بالسيد علي السيستاني اذ اعلن في بيان لمكتب المرجع عند استقباله لممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت عند استقبالها في 2020/9/13، اذ ذكر (إن الانتخابات النيابية المقرر اجراؤها في العام القادم تحظى بأهمية بالغة، ويجب

أن توفر لها الشروط الضرورية التي تضفي على نتائجها درجة عالية من المصداقية، ليتشجع المواطنون على المشاركة فيها بصورة واسعة. ولهذا الغرض لا بد من أن تجرى وفق قانون عادل ومنصف بعيداً عن المصالح الخاصة لبعض الكتل والأطراف السياسية، كما لا بد من أن تراعى النزاهة والشفافية في مختلف مراحل اجرائها، ويتم **الاشراف والرقابة** عليها بصورة جادة بالتنسيق مع الدائرة المختصة بذلك في بعثة الأمم المتحدة) (مكتب السيد السيستاني، 2020).

ثانيا: الأطراف التي لا تريد أي اشراف دولي ولا تمانع من وجود رقابة دولية من قبل الأمم المتحدة:

1- رئيس ائتلاف دولة القانون نوري المالكي الذي صرح، بأن "وضع الانتخابات تحت إشراف دولي خطير جداً"، مؤكدا أنه "لا توجد دولة تقبل بإشراف دولي على انتخاباتها" وفق قوله، لأنه بحسب المالكي يمثل "خرقا للسيادة الوطنية"، فيما أبدى موافقته على "المراقبة فقط" (المالكي، 2021).
2- ائتلاف الفتح بقيادة هادي العامري
3- عصائب أهل الحق بقيادة قيس الخزعلي الذي صرح بالقول :(نحذر من الإشراف والتدخل التفصيلي في الانتخابات النيابية المقبلة، لأن المبعوثة الأممية جينين بلاسخارت منحازة، وغير محايدة، وظهر ذلك في انحيازها في الفترة الماضية، وأضاف، لا بأس برقابة فقط، وحتى لو كانت بمشاركة الاتحاد الأوروبي، أما الإشراف فهو مسألة خطيرة.

ثالثا: الحكومة العراقية التي طلبت المراقبة الدولية من خلال الأمم المتحدة:

تحركت الحكومة العراقية باتجاه تعزيز المراقبة الدولية باتجاهين:

الأول من خلال مفوضية الانتخابات العراقية التي وجهت دعوات للدول العربية والأجنبية والمنظمات الدولية لغرض مراقبة الانتخابات المقبلة كما صرحت بذلك الناطقة باسم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، جمانة الغلاي اذ قالت (أن مفوضية الانتخابات شكلت لجنة المراقبين الدوليين برئاسة القاضي رئيس الادارة الانتخابية عباس فرحان حسن وتم تنسيق العمل مع وزارة الخارجية بأسماء وعناوين السفارات العربية والاجنبية وأيضا المنظمات الدولية وتم تزويد المفوضية بهذه الاسماء، مبينة أن المفوضية وجهت 71 دعوة دولية للمشاركة في مراقبة العملية الانتخابية منها 52 سفارة عربية واجنبية و19 منظمة دولية لمراقبة العملية الانتخابية). (المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، 2021).

الثاني: وزارة الخارجية العراقية التي قامت بإرسال رسالة بتاريخ 2020/11/18 الى رئيس مجلس الامن حول طلب دعم العملية الانتخابية ودعوة مراقبين دوليين لمراقبتها.

وفي اتجاه اخر التقى وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين بتاريخ 2021/1/24 يالسيد مارتن هث رئيس بعثة الاتحاد الأوربي ونائبه السيد جان بيرنارد ورئيس البعثة الاستشارية التابعة للاتحاد الأوربي في العراق (وزارة الخارجية العراقية، 2021).

رابعا: الأطراف الدولية (دول ومنظمات):

تجدر الإشارة الى ان الوضع العراقي ليس بمعزل عما تمر به منطقة الشرق الأوسط من صراع بين القوى الإقليمية والدولية التي جعلت من العراق مسرحا لهذا الصراع، ومن ثم فان مخرجات الانتخابات القادمة تحدد بوصلة هذا الصراع، ومن هذا المنطلق تولد نوع من القناعة لدى الولايات المتحدة الامريكية ومن خلفها دول الاتحاد الأوربي وبريطانيا عبر عنها عدد من المختصين بالشأن السياسي الأمريكي ومنهم مايكل نايتس الذي أشار الى تصاعد الدور السياسي للجهات المسلحة الفاعلة غير الحكومية المرتبط بنتائج الانتخابات والتطورات اللاحقة التي ادت الى اندلاع موجة غير مسبوقة من المظاهرات في العراق على واقع أن العراق يفشل ببطء كدولة، وتصاعد وتيرة الفساد والمصالح السياسية الضيقة التي تعكسها السياسة في العراق، والانتخابات المزوّرة، والتدخلات السياسية الإيرانية السلبية. وكذلك يرى ماك بووت، وهو باحث أمريكي مرموق مختص بشؤون السياسة الخارجية والصراعات المسلحة، إن دعم الانتخابات التي تتمتع بالشفافية والمصداقية هو أفضل حل للتغلب على وكلاء إيران (نايتس، 2019).

وبذلك تحركت الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية من خلال نفوذها في مجلس الامن الذي نظر في الطلب المقدم من الحكومة العراقية الذي تمت الإشارة اليه عندما قدمت مسودة مشروع قرار تمديد ولاية اليونامي في العام 2020، اذ يلاحظ ان قرار مجلس الأمن المرقم 2470 للعام 2019 حول تفويض بعثة (اليونامي) قد حددَ الولاية المناطة بها في الشأن الانتخابي بتقديم المشورة الفنية بطلب من الحكومة العراقية. بينما اضاف القرار 2522 للعام 2020 عبارات جديدة على الولاية المحددة للانتخابات وهي عبارات تتعلق بتعزيز ولاية اليونامي على تقديم دعم إضافي يتعلق بالمشورة والدعم الفني، بينما كانت التعديلات الأهم على نص الفقرة (2/b/i) ويظهر من النص الجديد إن الولايات المتحدة ركزت في المسودة التي قدمتها، والتي تم اعتمادها لاحقاً، على ضرورة تقديم اليونامي للدعم للحكومة العراقية والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات من أجل تخطيط وتنفيذ انتخابات حرة

ونزيهة، وتقديم استعراضات فنية دورية وتقارير مفصلة عن التحضيرات والعمليات الانتخابية. إن هذه الإجراءات التي قامت بها الولايات المتحدة الامريكية هي دليل على قناعة رئيسة مفادها إن الانتخابات هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة السياسية–الأمنية في العراق. وضمن هذا المسعى، دعت الولايات المتحدة الأمريكية اعضاء مجلس الأمن لعقد اجتماع مشاورات مغلق لمناقشة طلب العراق حول المراقبة الانتخابية، حيث تعمل على تحشيد الرأي الداعم للمشروع الذي ستقدمه بخصوص تعزيز ولاية اليونامي بفقرات جديدة تتضمن المراقبة الانتخابية، مع الأخذ بنظر الاعتبار إن تمديد ولاية اليونامي سيكون في موعد أقصاه نهاية شهر آيار 2021. وبهذا السياق الذي تعتمده، تسعى الولايات المتحدة للضغط على الإتحاد الروسي والصين من خلال حصولها على دعم بقية الأعضاء لمشروعها المقترح حول المراقبة الانتخابية، وبذلك فهي تضع هذين العضوين الدائمين في موقف محرج أمام الرأي العام العالمي في حال تم رفض مشروع المراقبة الانتخابية (مجلس الأمن، 2019؛ مجلس الأمن، 2020؛ الجبوري، 2021).

الخاتمة والاستنتاجات:

بعد استعراض المقصود من المراقبة الدولية على الانتخابات والمقصود من الاشراف الدولي على الانتخابات وكذلك عرض وجهات النظر المتباينة بين أطراف العملية السياسية حيال مراقبة الانتخابات او الاشراف عليها وكذلك موقف الحكومة العراقية والمواقف الدولية بهذا الخصوص يمكن استخلاص بعض الاستنتاجات الاتية:

1- ان هنالك خلط حاصل في استخدام المفردات لدى بعض الأطراف المعنية بالانتخابات من قبيل استخدام الاشراف بدلالة المراقبة او استخدام المفهومين معا في حين ان المضمون مختلف تماما، وهذا ينطبق على التيارات السياسية والجهات الداخلية في العراق.
2- لوحظ أحيانا استخدام المفهومين بدلالة المراقبة من قبل ممثلة الأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين بلاسخارت في أحد تصريحاتها بتاريخ 28 كانون الثاني 2021، للصحفيين في مقر المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، (إن الأمم المتحدة لا تحل محل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في إجراء الانتخابات المقبلة وسنعمل على مراقبة الانتخابات ودورنا في الانتخابات المقبلة هو الإشراف والمراقبة والمعاينة).
3- لوحظ أيضا التخبط في استخدام المصطلحات من قبل القنوات والمواقع الإخبارية والجهات الإعلامية عن غير قصد وأحيانا بقصد من خلال تحريف التصريحات والبيانات ومنها على سبيل المثال موقع العربي الجديد الذي نشر تقريرا ذكر فيه ان وزارة الخارجية العراقية قدمت طلبا لمجلس

الامن لغرض الاشراف على الانتخابات، في حين ان الموقع الرسمي للوزارة ذكر لمراقبة الانتخابات.

4- ان المرحلة المقبلة ستشهد تصعيدا محموما بين التيارات السياسية المعارضة لاي دعم او مساعد او اشراف دولي على الانتخابات العراقية بدعوى التدخل بالشؤون الداخلية او التأثير على مجريات العملية الانتخابية، وهذا الفعل نتيجة متوقعة وطبيعية من قبيل الدفاع عن مصالحها ومكتسباتها السياسية التي حققتها في الانتخابات السابقة ولا تريد خسارتها.

5- ان التجارب السابقة اثبتت ضعف عملية المراقبة الدولية على الانتخابات العراقية وذلك كونها محددة بمراكز يتم تحديدها مسبقا بالتنسيق مع مفوضية الانتخابات وذلك لمحدودية اعداد المراقبين، فعلى سبيل المثال ان الاتحاد الأوروبي سيرسل بعثة للرقابة الانتخابية الى العراق ستنطلق من مقر الاتحاد في بروكسل الى العاصمة العراقية وهي تضم 6 اعضاء وستستمر مهمتها في العراق لمدة أسبوعين (مهدي، 2021).

6- ان هنالك اتهامات لبعثة الأمم المتحدة في العراق وشخص رئيستها جينين بلاسخارت وكذلك بعض الموظفين الدوليين بالانحياز وتنفيذ اجندات خارجية ترتبط بمصالح الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية والدول الحليفة لها مما يؤثر على نتائج الانتخابات.

7- ان الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الاوربيين سيسعون جاهدين كدول منفردة او من خلال الأمم المتحدة الى اشراك الأمم المتحدة بشكل أكبر وأقرب لدور الاشراف على الانتخابات منه الى دور المراقبة الدولية فقط، وهذا ما بدى واضحا من خلال ادخال التعديلات على قرار تمديد عمل بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق يونامي واعطائها صلاحيات أكثر وأكبر في المدة القادمة وخصوصا في الشأن الانتخابي.

المصادر

1. خير الدين، موسى أحمد. (2012). إدارة المشاريع المعاصرة. عمان: دار وائل للنشر.
2. الأمم المتحدة. (2021). الشؤون السياسية وبناء السلام: الانتخابات.
3. شبكة المعرفة الانتخابية. (2021). المراقبة الدولية للانتخابات.
4. الصدر، مقتدى. (2021). المؤتمر الصحفي بتاريخ 10-2-2021.
5. مكتب السيد السيستاني. (2020). البيان الصادر بتاريخ 2020/9/13.
6. المالكي، نوري. (2021). اللقاء التلفزيوني مع قناة السومرية بتاريخ 2021/2/4.
7. الحسن، تميم. (2021). ملف الاشراف الاممي على الانتخابات يقسم القوى السياسية الى فريقين. صوت العراق.
8. المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. (2021). تصريح الناطقة باسم المفوضية جمانة الغلاي.

9. وزارة الخارجية العراقية. (2021). وزير الخارجية يلتقي رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق.
10. نايتس، مايكل. (2019). المصالح الأمريكية والوضع الراهن غير المستدام في العراق. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.
11. مجلس الأمن. (2019). القرار رقم 2470.
12. مجلس الأمن. (2020). القرار رقم 2522.
13. الجبوري، إيلاف راجح. (2021). موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الانتخابات في العراق، ضمن كتاب الانتخابات النيابية التشريعية الخامسة 2021 صفيح ساخن لصراع الإرادات الدولية والإقليمية: رؤى أكاديمية. المركز الديمقراطي العربي.
14. راديو نوى. (2021). مفوضية الانتخابات تؤكد الرغبة الدولية في مراقبة العملية الانتخابية المقبلة.
15. مهدي، أسامة. (2021). الاتحاد الأوروبي يعلن إرسال بعثة رقابية للانتخابات العراقية. إيلاف.